المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/11/47

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
1 November 2012

ARABIC
Original: English

الدورة الحادية عشرة
لاهاي ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

تقرير الفريق العامل التابع للمكتب المعني باللجنة المعنية بالترشيحات

أولا- مقدمة

١- قررت الجمعية في دورتها العاشرة إنشاء لجنة معنية بالترشيحات،[1] تشتغل وفق قائمة الاختصاصات المرفقة بتقرير المكتب عن إنشاء لجنة استشارية معنية بترشيحات القضاة إلى المحكمة الجنائية الدولية (فيما يلي "قائمة الاختصاصات").[2] وفي اجتماع المكتب المعقود في ١ آيار/مايو ٢٠١٢، قرر المكتب افتتاح فترة لترشيح أعضاء اللجنة الاستشارية، وأنشأ أيضا فريقا عاملا "يضم عضواً واحداً من كل مجموعة إقليمية، [و] يكلف بتحديد هوية تسعة مرشحين ليقدم المكتب ترشيحاتهم ولتنتخبهم الجمعية، ويكلف كذلك بالتأكد من احترام الشروط المحددة في اختصاصات اللجنة." ويقدم هذا التقرير تنفيذا لهذه الولاية.

٢- وفي اجتماعات المكتب اللاحقة، عين المكتب أعضاء الفريق العامل، حيث عين آخر عضو بإجراء "الصمت علامة الرضا" الذي انتهت مهلته في ٢ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٢. وهؤلاء الأعضاء الخمسة هم: البرازيل، وجمهورية التشيك، واليابان، وجنوب أفريقيا، وسويسرا.

٣- وترأس رئيسة الجمعية أول اجتماع للفريق العامل في ٩ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٢، وشددت خلاله على ضرورة إتمام الفريق العامل أعماله بحلول ٣ تشرين الثاني/نوفمبر على أبعد تقدير. وعقد الفريق العامل بعد ذلك ثلاثة اجتماعات في ١٦ و ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٢.

٤- وانتخب الفريق العامل في اجتماعه الافتتاحي ديري تلادي (جنوب أفريقيا) رئيسا للفريق العامل. وقدم الرئيس إحاطة إلى المكتب عن عمل الفريق العامل في اجتماع المكتب المعقود في ١٥ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، وعملا باقتراح قُدم أثناء ذلك الاجتماع، عقد المكتب اجتماعا غير رسمي في ٢٣ تشرين الثاني/أكتوبر للتباحث مع الفريق العامل.

٥- وقدمت أمانة جمعية الدول الأطراف الخدمات الموضوعية إلى الفريق العامل وعمل السيد ريني هولباش، المساعد الخاص لرئيسة الجمعية، أمينا للفريق العامل.

---

[1] انظر منطوق الفقرة ١٩ من القرار ICC-ASP/10/Res.5.

[2] ICC-ASP/10/36.

ثانيا– المعايير

٦– عُرضت على أنظار اللجنة أربعة عشرة ترشيحا توصلت بها الأمانة بحلول نهاية الفترة الممددة لتقديم الترشيحات في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

٧– وكان الفريق العامل يدرك معايير العضوية في اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرتين ١ و ٢ من قائمة الاختصاصات، وهي كالتالي:

(أ) تتألف اللجنة من تسعة أعضاء، من رعايا الدول الأطراف، الذين تقوم جمعية الدول الأطراف بتعيينهم بتوافق الآراء، بناء على توصية من مكتب الجمعية بتوافق الآراء أيضاً، وينبغي أن تعكس اللجنة النظم القضائية الرئيسية في العالم، وأن يتوافر فيها التمثيل الجغرافي العادل، فضلا عن التمثيل العادل لكلا الجنسين، استناداً إلى عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

(ب) يُختار أعضاء اللجنة من بين الأشخاص المعنيين والمهتمين البارزين الذين يتحلون بأخلاق رفيعة والذين يتمتعون بكفاءة ثابتة وخبرة في القانون الجنائي أو القانون الدولي.

٨– ورأى الفريق العامل أن هذه العايير تتطلب إجراء تقييم يتضمن مرحلتين. أولا، وعلى أساس الفقرة ٢ من قائمة الاختصاصات (بالرجوع إلى كلمة "يُختار")، يجب على الفريق أن يقدر ما إذا كان المرشحون المقدمون من الدول الأطراف يستوفون شروط كونهم "من بين الأشخاص المعنيين والمهتمين البارزين الذين يتحلون بأخلاق رفيعة والذين يتمتعون بكفاءة ثابتة وخبرة في القانون الجنائي أو القانون الدولي". ولن يُنظر خلال المرحلة التقييمية الثانية إلا في حالات المرشحين الذين يفون فرديا بهذه المعايير المبينة في الفقرة ١ من قائمة الاختصاصات.

٩– وخلال المرحلة الثانية من عملية الاختيار، رأى الفريق العامل أنه، زيادة على شروط الكفاءة، يجب عليه أن يضع في اعتباره ضرورة أن تعكس اللجنة الاستشارية بكاملها "النظم القضائية الرئيسية في العالم، وأن يتوافر فيها التمثيل الجغرافي العادل، فضلا عن التمثيل العادل لكلا الجنسين، استناداً إلى عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي". وعلى أساس التطبيق التراكمي لهذه المعايير، سيتوصل الفريق العامل إلى توصية بشأن تسعة مرشحين.

ثالثا– المنهجية وسرد الإجراءات

١٠– ركز الفريق العامل في اجتماعه الأول المعقود في ٩ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٢ على المسائل الإجرائية، بما في ذلك الكيفية التي سيعالج بها الشروط الواردة في قائمة الاختصاصات فيما يتعلق بالكفاءة الفردية للمرشحين، مع التأكد من إيلاء العناية اللازمة لاعتبارات التمثيل الجغرافي العادل. وفي هذا الصدد، قرر الفريق العامل أيضا أن يوصي المكتب والرئيسة بأن يدعوا الدول الأطراف إلى الامتناع عن القيام بحملات.

١١– وفي اجتماع الفريق العامل المعقود في ١٦ تشرين الثاني/أكتوبر، أجرى الفريق العامل تقييما لكل مرشح على حدة استنادا إلى السيرة الذاتية التي أدلت بها الدولة الطرف المقدمة للترشيح، وذلك بغية تحديد مدى الامتثال لمعايير الفقرة ٢ من قائمة الاختصاصات. وأتيحت للفريق العامل فرصة التعبير عن جوانب الترشيحات الفردية التي يرونها إيجابية أو سلبية أو التي يرون أنها تطرح استفسارات. وخلال هذه المرحلة، اتفق أعضاء الفريق العامل على الإمساك عن الإدلاء بتعليقات عن المرشحين المقدمين من بلدانهم.

١٢– وأثناء القيام بهذا الفحص، كان الفريق العامل على وعي تام بحقيقة أن بعض المعايير الواردة في الفقرة ٢ من قائمة الاختصاصات يصعب تقييمها ولذلك تكتسي طابعا ذاتيا. وعلى سبيل المثال،

أشير إلى أنه سيصعب إجراء تقييم مقارن لكون المرشحين أشخاصا بارزين، بعد أن يتم تجاوز عتبة معينة، أو مقارنة درجة بروز أشخاص لهم خلفيات مهنية مختلفة. وقد خلص الفريق العامل إلى أنه، رغم كون بعض الأفراد من أعضائه يتساءلون بخصوص جوانب معينة في السير الذاتية المقدمة، فإن الفريق العامل يتوفر على معلومات كافية للتوصل إلى قرار دون طرح استفسارات أخرى على الدول المقدمة للترشيحات.

١٣- وتوافقت آراء الفريق العامل على أن ١٣ من المرشحين الـ ١٤ المقدمين يفون بالمعايير الواردة في الفقرة ٢ من قائمة الاختصاصات، ويمكنهم بالتالي التقدم إلى المرحلة الثانية من التقييم.

١٤- وفي ٢٣ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٢، عقد الفريق العامل اجتماعين. أولا، عقد الفريق العامل جلسة تفاعلية غير رسمية مع أعضاء آخرين من المكتب أريد بها النظر في المسائل الإجرائية والموضوعية على حد سواء. وتلى الجلسة التفاعلية غير الرسمية فورا اجتماع لبدء المرحلة الثانية من التقييم. وخلال الاجتماع المعقود مع أعضاء المكتب الآخرين، أُعرب بقوة عن رأي مفاده أن التمثيل الجغرافي العادل، استنادا إلى عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، شرط أساسي من شروط قائمة الاختصاصات، وينبغي أن يحتل مكانة مركزية في مداولات الفريق العامل.

١٥- وأثناء المرحلة الثانية من التقييم، التي عقدت اجتماعاتها في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/أكتوبر، رأى الفريق العامل أن التمثيل الجغرافي العادل يمثل بالفعل مكونا أساسيا من قائمة الاختصاصات، ولن يضمن شرعية اللجنة الاستشارية فحسب، بل كذلك أن مقرراتها تستند إلى أكثر ما يمكن من لآراء المتنوعة والتمثيلية. ولنفس السبب، رأى الفريق العامل أن أنه سيكون من المهم التوفر على توازن بين خبراء القانون الجنائي الدولي وخبراء القانون الدولي العام، وبين الأشخاص ذوي الدراية بالقانون المدني والقانون العام، وبين الأشخاص ذوي الخلفيات الجامعية والقضائية والدبلوماسية، وقدر المستطاع بالنظر إلى مركز الترشيحات، بين الجنسين كليهما.

١٦- ولاحظ الفريق العامل أن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ هي المجموعة الوحيدة التي قدمت مرشحا واحدا، وأن جميع المجموعات الإقليمية الأخرى قدمت مرشحين أو أكثر ممن استوفوا كذلك شروط الفقرة ٢ من قائمة الاختصاصات. وبالتالي قرر الفريق العامل أن يمضي في العمل على أساس نظام يخصص منصبين في اللجنة الاستشارية لكل مجموعة إقليمية، باستثناء مجموعة آسيا والمحيط الهادي، التي سيخصص لها منصب واحد. وشُغلت هذه المناصب باتخاذ نظرة شمولية للمعايير المتبقية الواردة في الفقرة ١ من قائمة الاختصاصات.

رابعا- الاستنتاجات والتوصيات

١٧- خلص الفريق العامل إلى أن الأغلبية الساحقة من المرشحين المعروضين عليه مؤهلون بشكل بارز للخدمة في اللجنة الاستشارية. ومع ذلك، رأى الفريق أن قائمة الاختصاصات لا تخصص مناصب، بل تشترط تمثيلا جغرافيا عادلا يستند إلى عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي شريطة أن يتوفر كل من المرشحين على مؤهلات كافية. واسترشد الفريق العامل باستمرار بالمبدأ القائل أنه يجب استيفائ شروط قائمة الاختصاصات بصورة تراكمية، وأنه في جميع الأحوال، يجب أن يكون أعضاء اللجنة الاستشارية مؤهلين بشكل مناسب، مع التأكد أيضا من التمثيل الجغرافي العادل. وقد اعتمد الفريق العامل نظام التمثيل الجغرافي بناء على قوة استيفاء المرشحين فرديا لشروط الكفاءة.

١٨- وأوصى الفريق العامل بأن يقدم المكتب المرشحين الآتي ذكرهم لانتخابهم في اللجنة الاستشارية (ويشار بنجمة إلى المرشح المقدم من دائرة من اختصاص القانون العام). ورأى الفريق العامل أن هؤلاء المرشحين يفون بالمعايير الفردية والجماعية الواردة في قائمة الاختصاصات وأنهم سيكونون قادرين على الاضطلاع بالولاية المبينة فيها:

(أ) برانت، ليوناردو نمر كالديرا (البرازيل)

(ب) فوكودا، هيروشي (اليابان)

(ج) كيرش، فيليب (كندا*)

(د) نسيريكو، دانييل ديفيد نتاندا (أوغندا*)

(ه) بيتريتش، إرنست (سلوفينيا)

(و) بينتو، مونيكا (الأرجنتين)

(ز) براندلر، أرباد (هنغاريا)

(ح) سيما، برونو (ألمانيا)

(ط) سوك، رايمون كلاوديوس (غامبيا*)

١٩- وخلال اختتام أعمالهم، أعرب أعضاء الفريق العامل عن تشكرهم للمكتب على الثقة التي وضعها فيهم، وأعربوا عن أملهم في أن تحظى قائمة المرشحين بقبول المكتب وأنها ستفضي في نهاية المطاف إلى انتخاب الفريق العامل بتوافق الآراء، وفقا لقائمة الاختصاصات. وأعرب الفريق العامل أيضا عن أمله في أن يوجه تقريره سير العمليات المقبلة لتكوين اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات.